القدرة التنافسية الامريكية بين حرية التجارة وحمايتها

د.عبدالكريم محمود عبد
كلية دجلة الجامعة الاهلية

المقدمة

يشهد العالم تطورات متلاحقة ومتسارعة تثير الهلع لدى دول العالم المتطورة والمحسوبة ضمن النظام الرأسمالي العالمي ، وأمتداد هذه التطورات الى الدول المتوسطة والدول الصاعدة بحيث أصبح تأثيرها يهدد هذه الدول قبل غيرها من الدول الفقيرة والنامية التي لا تملك من أدوات الحد من هذه التأثيرات .

لقد بدأ التكتل يظهر في عموم الكرة الأرضية أبتدأً من أوربا الموحدة وأمريكا الشمالية والجنوبية وبعض الدول الآسيوية ...الخ وحدوث الأنهيار الكبير في أقتصاديات النمور الآسيوية بفضل تدخلات غربية في أسواق الصرف والأئتمان والأستثمارات وقيام العديد من الشركات الرأسمالية الكبرى بالإندماج مع بعضها بإيقاع متسارع للدخول في نظام بدأ يتكون بفعل هذه التطورات والأحداث المتسارعة .

تبرز في مقدمة ملامح هذا النظام تحجيم دور الدولة في العالم وإبراز دور الشركات والبنوك العالمية العملاقة ، فمثلاً نجد ان حجم المبيعات السنوية لشركة (جنرال موتورز) أكبر من الناتج القومي لكل من سويسرا وباكستان وجنوب أفريقيا وأن حجم مبيعات شركة (شل) أكبر من الناتج القومي لكل من إيران وفنزويلا وتركيا .

إن تاريخ النظام الرأسمالي يؤكد حقيقة واضحة هي إنه يواجه أزمات وتحديات وتهديدات بصورة دورية وبخاصة للدول القائدة له بفعل عوامل عديدة يأتي في مقدمتها تناقضات أهداف السياسات الإقتصادية للنظام مما يؤدي الى تفجير أزمات دورية خطيرة كالتضخم والبطالة والمديونية ، والتفاوت الكبير في توزيع الدخل بين فئات المجتمع مما أدى الى انهيار وتراجع دول كانت محسوبة عظمى على النظام الرأسمالي وصعود دول أخرى بدلاً عنها .

إن الولايات المتحدة الدولة العظمى القائدة للنظام الرأسمالي اليوم تواجه منذ منتصف الثمانينات تحديات وآخطاراً تهدد رخائها وموقعها القيادي في المجال الإقتصادي اصبحت تحتل إهتماماً استراتيجياً ومن هذه التهديدات ، القدرة الصناعية الأمريكية على المنافسة ، مستقبل العجز في الموازنة ، الدين العام ، التفاوت الكبير في توزيع الدخل في المجتمع الأمريكي ، العجز التجاري الهائل وبخاصة مع اليابان ، وان كل واحدة من هذه القضايا تستحق البحث والدراسة بشكل مستقل .

الهدف من البحث :

يهدف البحث الى الاجابة على عدة تساؤلات وهي كيف تواجه وتعالج الولايات المتحدة تراجع قدرتها التنافسية وماهي حقيقة إلتزامها بسياسة تحرير التجارة والتي دعت اليها طوال خمسين عاماً .

موقع الولايات المتحدة التجاري في العالم :

إن الولايات المتحدة الامريكية ما تزال القوة الاقتصادية الأولى في العالم ومن أحد أهم أولوياتها ضمن أستراتيجيتها إبقاء تفوقها الاقتصادي بدون منافس في القرن الحادي والعشرين لذلك فهي تحاول بناء ورسم علاقاتها الاقتصادية حاضراً ومستقبلاً مع كل الأقطاب الأقتصادية الحالية والمتوقع بروزها ومنها الاتحاد الاوروبي الذي بدأ يثير مخاوفها وتذمرها عندما طالب بتوسيع تمثيله في المنظمات الدولية مع استخدام العملة الجديدة "اليورو" وبخاصة مجموعة الدول الصناعية الكبرى السبع وصندوق النقد الدولي بحيث تتقبل هذه المنظمات حضور ممثلين عن كل من البنك المركزي الاوروبي والمفوضية الاوروبية ومجلس وزراء أوروبا بحيث يتيح لهم زيادة القوة التصويتيه في هذه المنظمات وقد عارضت الولايات المتحدة واليابان وكندا هذا التوسع الاوروبي وأن السبب الأساسي لذلك هو ان الولايات المتحدة بدأت تتخوف من تعاظم قدرات الأتحاد الاوروبي مما قد تزيد من صعوبات الوصول الى هذا التكتل الاقتصادي لأن من سمات التكتلات ان تمنح ميزات اقتصادية لإعضائها ولا تمنحها لغيرهم ومن خلال امتلاك الأوروبيين لأكبر سوق موحدة فبأمكانهم تحديد قواعد التجارة الدولية في القرن الجديد كما فعلت الولايات المتحدة عندما كانت تملك اكبر سوق وبالتالي فأن المنافسة مع الأتحاد الاوروبي مستقبلاً لابد ان ينتهي بخسارة أحد الطرفين على عكس الوضع الاقتصادي العالمي الذي ظهر بعد الحرب العالمية الثانية وبخاصة في الخمسينات حيث كان التفوق الامريكي كبير جداً .

فقد كان الناتج القومي الأجمالي للفرد فيها يعادل أربعة أضعافه في ألمانيا ويزيد خمسة عشرة مرة على مثيله في اليابان[1] .

ومنذ عام 1870 وطيلة قرن لم تتخطى أية قوة صناعية في العالم متوسط معدل النمو الأمريكي إلا اليابان ومنذ السبعينات والثمانينات تخطت كل إقتصاديات الدول الصناعية غير الشيوعية في العالم بأستثناء بريطانيا أداء امريكا في النمو الإقتصادي فقد كانت الولايات المتحدة تحقق معدل نمو سنوي يتجاوز (3.5%) طول قرن سابق قبل عام 1970 أما بعد ذلك فكان معدل النمو السنوي أقل من (3%) وأقترن بأنكماش معدل نمو الأنتاجية الذي كان أكبر من أنكماش معدل النمو الإقتصادي وهو إنذار بانها ستواجه في المستقبل هبوطاً أكثر[2].

وبسبب أنخفاض الأنتاجية شهدت الولايات المتحدة أقل معدل للنمو في عقد الثمانينات حيث بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي (1.2%) للفترة 1978-1987 بينما كان قد بلغ أعلى من ذلك بكثير خلال العقود السابقة .

لذلك وضعت الولايات المتحدة أستراتيجيات لتطوير قدراتها الإدارية والأستثمارية وتنمية الصادرات وزيادة قدرتها التنافسية وزيادة النمو والناتج القومي.

أن الولايات المتحدة رغم تراجع أدائها الإقتصادي إلا إنها ما تزال تتربع على عرش التجارة العالمي ولكن الفجوة بينها وبين الدول الاخرى وبخاصة اليابان ، ألمانيا ، الأتحاد الأوربي آخذة بالتقلص وأن المنافسة بدأت تحتدم بينهم . ففي مجال التصدير بلغت قيمة صادرات الولايات المتحدة (688.7) مليار دولار وهو يشكل (12.6%) من الاجمالي العالمي بينما بلغت قيمة

---

[1] مجلة الإقتصادي عدد 2 ، 9-1996/3/16 .

[2] روبرت كارسون ، ماذا يعرف الإقتصاديون عن التسعينات وما بعدها ترجمة د.دانيال رزق ، الدار الدولية للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى 1994 ، ص72 .

صادرات ألمانيا (511.7) مليار دولار بنسبة (9.4%) وبلغت قيمة صادرات اليابان (421) مليار دولار بنسبة (7.7%) .

وفي مجال إستيرادات الولايات المتحدة (899) مليار دولار بنسبة (16%) من الإجمالي العالمي بينما بلغت استيرادات ألمانيا (441.5) مليار دولار بنسبة (7.8%) أما اليابان فبلغت (338.8) مليار دولار بنسبة (6%)[١] .

أي أن الولايات المتحدة تساهم بنسبة (28.6%) من التجارة العالمية وهذه المؤشرات تشير إلى إتساع حجم السوق الأمريكية بحيث تستوعب نسبة أستيعاب كل من ألمانيا وبريطانيا وفرنسا مجتمعة كذلك الولايات المتحدة ما تزال تحقق اعلى عجز تجاري في العالم إذ بلغ (297.8) مليار دولار بينما حققت فائضاً كل من ألمانيا واليابان وفرنسا إذ بلغ (72.6) مليار دولار و(124.1) مليار دولار و(23.8) مليار دولار على التوالي[٢] .

بينما حققت دول الأتحاد الأوربي الأحدى عشر فائضاً بلغ (75.5) مليار دولار ويلاحظ من الأرقام المذكورة أن العجز التجاري الأمريكي الهائل يقابله بالضد فائض تجاري للأقطاب المذكورة مجتمعة مساوٍ له تقريباً وهذان الاتجاهان المتضادان لابد أن يخلقا سياسات تجارية متضادة فهناك تراجع من جانب الولايات المتحدة وتسعى لتصحيح الأختلال وهناك تقدم من الجانب الاخر ويسعى للمحافظة عليه وتقليص التفوق في الناتج القومي والقدرات الإقتصادية العامة .

ويلاحظ بان أداء الإقتصاد الأمريكي في عقد التسعينات وبخاصة بعد منتصف العقد قد حقق تفوقاً كبيراً تمثل في بعض المؤشرات المهمة التي تظهر في الجدول رقم (1) .

حيث ما يزال الناتج المحلي الاجمالي للولايات المتحدة يعادل إجمالي الناتج لليابان والمانيا وفرنسا وبريطانيا وروسيا مجتمعة إذ بلغ (9.3) ترليون عام 1999 [٣] .

وبين عامي 1986و1992 كان الناتج الصناعي لكل من اليابان وإيطاليا وفرنسا والمانيا يفوق الناتج الصناعي للولايات المتحدة ولكنها تمكنت بعد ذلك من تحقيق قفزة كبيرة فأزداد أنتاجها الصناعي بمعدل نمو سنوي (2.8%) محققاً اعلى معدل من بين الدول المذكورة .

فقد سجل الرقم القياسي للانتاج الصناعي لليابان (125%) عام 1991 قياساً بسنة الأساس 1986 والمانيا (115%) وايطاليا وفرنسا أكثر من (110%) تراجع عام 1996 ليسجل (120%) في كل من اليابان وايطاليا و (110%) لألمانيا بينما قفز في الولايات المتحدة من أقل من (110%) إلى (130%) عام 1996 [٤] .

وقد يكون أحد أسباب هذا الانتعاش الامريكي هو الحرب ضد العراق عام 1991 مثلما تمتعت الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية بعقد من الانتعاش بين عامي 1945-1955 إذ حققت معدل نمو سنوي (4.7%) وظلت نسبة البطالة أقل من (4%) إذ يؤكد روبرت كارسون على اهمية الحرب في انعاش الإقتصاد الأمريكي ولم يعزي ذلك إلى سياسة كينز او سياسة الرئيس الأمريكي روزفلت آنذاك [٥].

---

١ التقرير السنوي لمنظمة التجارة العالمية 1998/12/6 .

٢ The Economist , 9-10-1999

٣ The Economist, The world in 2000.

٤ The Economist 30-3-1996

٥ روبرت كارسون ، مصدر سابق ، ص97–101 .

جدول رقم (1)

بعض المؤشرات الإقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية مع عدد من الدول الصناعية لعام1999

الدول	الميزان التجاري بليون دولار	نمو GDP%	نمو الانتاج الصناعي%	الحساب الجاري (بليون دولار)	الحساب الجاري كنسبة مئوية من GDP%	الفائض او العجز من الميزانية كنسبة مئوية من GDP%	البطالة
USA	335.7-	4.2	5	301.2-	3.6-	1	4.3
اليابان	124.3	0.9	5.1	111	2.8	7.6-	4.4
ألمانيا	69.8	1.2	2	12.1-	0.4-	1.6-	10.7
فرنسا	21.7	3	4.5	39	2.5	2.2-	11.5
بريطانيا	42.9-	2.7	2.1	18.1	1.5-	0.7	6.2
الصين	29.1	7	8.8	29.3	-	-	-

المصدر: The Economist 5-2-2000

من تحرير التجارة إلى الحماية والحرب التجارية :

منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية تبنت الولايات المتحدة سياسة الأنفتاح التجاري في العالم ولعبت دور المحرك الرئيسي لهذه السياسة فعملت على تخفيض الرسوم على البضائع تدريجياً من (40%) إلى (15%) وحتى عام 1989 وبخاصة من خلال جولات متعددة الاطراف مع الدول الموقعة على (الجات) ابتداءً من عام 1947 وحتى عام 1995 في المغرب حيث تم انشاء منظمة التجارة العالمية والتي اصبحت تضم (135) دولة اي ثلثي دول العالم والتي تستهدف ايضاً تحرير تجارة الخدمات ، ومن المقرر ان يبدأ العالم بها عام 2005.

ولكن منذ عام 1989 تبنت الولايات المتحدة سياسة تجارية حمائية تطورت في السنوات اللاحقة إلى حد الحرب التجارية وذلك للاسباب الاتية :-

أ - تراجع اداء الاقتصاد الامريكي والقدرة التنافسية للمنتجين الامريكان في الاسواق العالمية وصعود قوى اقتصادية مثل اليابان والمانيا حيث اصبحتا تنافسان الولايات المتحدة في مجالات الصناعة المتقدمة كاالألكترونيات والكيميائية والسيارات والصلب والحديد والمنسوجات وغيرها . ونتيجة لتباطؤ النمو في الاقتصاد الامريكي من جهة ونمو القوة الصناعية لكل من اليابان والمانيا من جهة اخرى فقد تقلص الفارق في الناتج القومي الاجمالي للفرد فقد حققت الولايات المتحدة اقل معدل نمو في تأريخها خلال العقد الممتد بين عامي 78-1987 إذ بلغ معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الأجمالي (1.2%).[1] وبلغ (1.9%) خلال الفترة مابين(1950-1990) بينما بلغ المعدل (6%) لليابان و (3.7%) لألمانيا لنفس الفترة.[2]

ب - نمو التكتلات الاقتصادية لاسيما الاتحاد الاوربي كقوة اقتصادية كبيرة أصبحت تضم (25) دولة عضو لتنافس في السيطرة على العالم القوة الاقتصادية الامريكية المكونة من أحدى

---

[1] روبرت كارسون ، مصدر سابق ص190.

[2] مجلة الاقتصادي ، مصدر سابق ، ص59 .

وخمسين ولاية ومئتي مليون نسمة وسيصبح عدد سكان الاتحاد (900) مليون نسمة عند أنضمام دول وسط وشرق اوربا وستزداد القوة الاقتصادية للاتحاد مستقبلاً خصوصاً ان الناتج القومي الاجمالي له بدأ يتجاوز نضيره في الولايات المتحدة واليابان مما آثار مخاوف الولايات المتحدة من أحتمالات عدم مقدرتهم في الوصول إلى السوق الاوربية الموحدة لان التكتلات الاقتصادية تمنح ميزات اقتصادية لاعضائها ولا تمنحها لغيرهم وكذلك يتخوف الامريكيون من تنامي قدرات الاوربيين من خلال حيازتهم لأكبر سوق موحدة وبالتالي بتحديد قواعد التجارة الدولية في المستقبل ونتيجة لهذا التخوف الأمريكي فضلاً عن تخوفهم من نمو القوة الاقتصادية لآسيا وبخاصة اليابان والصين والنمور فقد اتجهت الولايات المتحدة لأقامة تكتل اقتصادي كبير يضم إلى جانبها المكسيك وكندا ضمن اتفاقية (النافتا) وهي تخطط ايضاً لجعل امريكا اللاتينية كأكبر شريك تجاري حيث تعتبر المنطقة الوحيدة التي تحقق فيها فائضاً تجارياً ومن ثم بلورة منطقة تجارة حرة . ولهذا السبب بدأت تنتهج سياسة تجارية متشددة مع اوربا واليابان إلى درجة قيامها باتخاذ اجرائات حمائية تسببت بخسائر كبيرة للاوربيين وممارسة المزيد من الضغوط على اليابان لفتح اسواقها أمام المنتجات الأمريكية .

ج - تزايد العجز المالي الفيدرالي بشكل مخيف لأنه أصبح يسهم في تخلف التكوين الرأسمالي وإبطاء معدل النمو فقد بلغ العجز في الحساب الجاري (480.9) مليار دولار عام 2002 أرتفع إلى 541.8 مليار دولار عام 2003 [٢٢] فالعجز المالي يؤثر على المدخرات الوطنية فأعباء خدمة الدين الفيدرالي أصبحت تمتص (25%) من كل المدخرات الوطنية والمدخرات هذه هي التي تسهم في تكوين رأس المال وهو العامل المهم في النمو الإقتصادي في الأجل الطويل لذلك أزداد أعتماد الولايات المتحدة على المصادر الاجنبية لرأس المال والمواد الأولية لذلك عليها ان تتنافس مع القوى الإقتصادية الأخرى على الاسواق ورأس المال والمواد الاولية . هذا من جهة ومن جهة أخرى فأن الولايات المتحدة ماتزال تخصص نسبة كبيرة من ناتجها القومي الإجمالي للأغراض العسكرية وما يترتب عليه من مشاكل خطيرة في تكلفة الفرصة البديلة لأنه يعني فرض ضريبة باهضة على الأنفاق البديل لزيادة القدرة التنافسية للصناعة ، فالأزمات الدورية التي ميزت تطور الرأسمالية أصبحت الآن اكثر تعقيداً فهي تواجه إلى جانب ذلك أزمة مركبة لذلك أصبحت تعتمد على النمو المضطرد للقطاع العسكري لقيادة الإقتصاد في مجموعة ويظل القانون الأساسي الذي يحكم الرأسمالية هو قانون التطور غير المتكافئ في الداخل والخارج على السواء لذلك تزداد النزعة إلى الحماية وتشديد الحواجز الجمركية وغير الجمركية وتتنوع تتدابير التمييز والمقاطعة بما فيها العداء والكراهية للعمال الاجانب[٢٣].

ولهذه الاسباب المتداخلة أصبح الإقتصاد الأمريكي يعاني من خلل جوهري فالولايات المتحدة تستهلك اكثر مما تنتج بسبب انخفاض المدخرات اللازمة لتوجيهها نحو زيادة الطاقة الانتاجية مما يعني زيادة تكاليف رأس المال الذي يشكل عائقاً يحول دون قدرة الولايات المتحدة على المنافسة وهذا له أثر يفوق بكثير اثر العوائق التجارية التي تقيمها دول أخرى والتي تتحجج الولايات

---

[٢٢] التقرير الإقتصادي العربي الموحد ، أيلول 2004

[٢٣] د. فؤاد مرسي ، الرأسمالية تجدد نفسها ، عالم المعرفة ، آذار 1990، ص10-11 .

المتحدة بأنها السبب [١]. اي أن الجانب الاكبر من المشكلة هو عدم التكافؤ بين الاستهلاك والادخار في الإقتصاد الامريكي .

أشكال الحماية التجارية ونتائجها :

إن تباطؤ التوسع الإقتصادي والركود في الولايات المتحدة أدى إلى اشتداد المقاومة لتحرير التجارة ونتيجة لتزايد حيازة الأجانب على التكنولوجيا وانتاج السلع والخدمات الحيوية للاقتصاد الأمريكي (لان الولايات المتحدة كانت تشجع ذلك للاستفادة من منافع الميزة النسبية الذي يوفر تكاليف أقل واسعار أقل للمنتجات الأمريكية) .

مما آثار القلق والشعور بالخطر الذي يمكن أن تتعرض لها الصناعة الأمريكية فلجأت إلى وضع سياسة لحماية صناعتها وبخاصة صناعات الصلب والالات القطع والمنسوجات وأشباه الموصلات وقد ترتب على هذه السياسة قيام المنتجين الأمريكان لهذه القطاعات بأستخدام مدخلات انتاج عالية التكاليف مما يحد من قدرتهم التنافسية بدرجة اكبر في مواجهة المنافسين من الخارج حيث تتمتع المنتجات الاجنبية بميزة في التكاليف بنسبة (25%) للصلب و(50%) لأشباه الموصلات لذلك طالما شكت الولايات المتحدة من ارتفاع استيراداتها من الصلب من اليابان وهددتها باتخاذ اجراءات انتقامية ضدها في حالة عدم تراجع صادراتها .

لقد اتخذت سياسة الحماية التجارية للولايات المتحدة او ما يمكن تسميتها لسياسة التجارة المسيطر عليها أشكالاً عديدة أهمها :

أ- إقامة التكتلات الاقليمية :

نتيجة التخوف الأمريكي من تنامي القوة الإقتصادية لآسيا ولاسيما اليابان والصين والنمور وأحتمالات توسع التكتل الأوربي وقعت الولايات المتحدة على اتفاقية (النافتا) التي تضمها مع المكسيك وكندا لتكون تكتلاً يوازي قوة التكتل الاوربي وتوسيع ذلك مستقبلاً ليضم نصف الكرة الغربي وهناك دول عديدة في أمريكا اللاتينية على إستعداد تام للأنضمام إلى هذا التكتل مثل تشيلي والارجنتين وفنزويلا وكولومبيا حيث تعتبر أمريكا اللاتينية أكبر شريك تجاري للولايات المتحدة والتي تحقق معها فائضاً لذلك ساندت الولايات المتحدة أمريكا اللاتينية عندما فرض الأتحاد الأوربي قيوداً على استيراداته من الموز الأمريكي .

ب- الأندماجات :

الاندماج أسلوب علمي تتبعه الشركات والمصانع والبنوك حتى تقوي مركزها التنافسي من خلال اتباع أساليب انتاج وإدارة حديثة تقلل التكاليف وتزيد من جودة الانتاج وتفتح منافذ تسويقية جديدة وأستخدام المكننة الحديثة تعطي انتاجاً اكبر وتحقق وفراً نتيجة لذلك يمكنها من بيع منتجاتها وخدماتها بسعر منافس لذلك تصاعدت موجة الاندماجات في العالم وبخاصة من قبل الشركات الأمريكية ومنها شركة كرايسلر مع شركة ديملر – بنز الالمانية وشركة فورد مع شركة بي أم و فولفو ، ودمج شركة أموكو مع شركة أبرتش بتروليوم النفطيتين ودمج شركة أكسون مع شركة موبيل وغيرها من الاندماجات . وقد أدت سلسلة الاندماجات إلى تسريح اعداد هائلة من العمال والموظفين فمثلاً أعلنت شركة بوينج العملاقة لصناعة الطائرات عن عزمها على تسريح (48) ألف عامل خلال عامين وأن أثنين من كل عشرة

---

[١] منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز التخطيط ، نشرة شؤون استراتيجية ، الاقتصاد الدولي والامني الوطني ، مجلد 69 ، العدد/5 ،1991.

سيفقدان وظيفتهما . وقررت شركة أكسون تسريح (9) الاف عامل وقرر بنك دويتشة الذي أشترى بنك بانكرز تراست الأمريكي ألغاء (5500) وظيفة .
فصفقات الأندماج انعكست على تسريح وجبات متلاحقة من العاملين في الولايات المتحدة فشركة تكساكو أعلنت عن تسريح (2000) موظف وأقفلت شركة بي أف جودريش لصناعة الطائرات مصنعها الالماني وثلاثة مواقع للانتاج في الولايات المتحدة وتسريح (545) موظف . وأعلنت شركة انترناشنال بايبر لصناعة الورق عن تسريح (1500) موظف وقد بلغ عدد الموظفين الذين صرفوا في الولايات المتحدة خلال العام 1998 حسب إحصاء مكتب تشالنجر (574629) .(١)

ج- العقوبات الإقتصادية :

لاجل حماية صناعتها لم تتوان الولايات المتحدة عن استخدام او التلويح بالعقوبات الاقتصادية للحد من منافسة خصومها وشركائها الذين يرتبطون معها بأتفاقيات تجارة حرة مثل كندا ففي عام 1998 منعت الولايات المتحدة
شحنات زراعية كندية من الدخول بحجة عدم تقديمها لشهادات جديدة تثبت بانها خالية من أدوية معينة للحيوانات وأمراض نباتية (٢) . والأمثلة على ذلك كثيرة . هددت الولايات المتحدة روسيا بمنع تقديم مبلغ خمسين مليون دولار كمساعدة في حالة قيام روسيا بتوقيع عقود عسكرية مع سوريا بقيمة (2) مليار دولار .(٣)
وفي شهر آذار 1999 قرر مجلس النواب الأمريكي حضر هبوط طائرات الكونكرد الاوربية في مطارات أمريكية أعتباراً من عام 2002 مالم تلتزم بشروط واجراءات تخفيض الضوضاء التي تسببها هذه الطائرات .
في بداية عام 1999 طالبت الهيآت الصحية الرسمية الأمريكية هيئة الأغذية والأدوية الأمريكية بفرض الحضر على تبرع اي أمريكي زار بريطانيا منذ عام 1980 بالدم خوفاً من أن يكون قد نقل معه مرض جنون البقر الذي ظهر في بريطانيا وقد أثار ذلك غضب بريطانيا لانها أعتبرت أن هذا الأجراء له تأثير كارثي على السياحة البريطانية لأنه سيعني أن بريطانيا منطقة خطيرة صحياً ويمكن أن يتجنب الناس زيارتها .(٤)
ونظراً للفائض التجاري الكبير الذي تسجله اليابان مع الولايات المتحدة والذي يتراوح مابين (40-50) مليار دولار سنوياً فقد اتبعت الولايات المتحدة سياسات عنيفة مع اليابان لفتح اسواقها امام المنتجات الأمريكية وتخفيض صادراتها ايضاً نحو الولايات المتحدة . ومنذ بداية عام 1999 أعلنت الولايات المتحدة على لسان رئيسها كلنتون وغيره من المسؤولين عن نواياهم بإتخاذ اجراءات تجارية انتقامية من اليابان بسبب ارتفاع استيراداتهم من المنتجات اليابانية وبخاصة الصلب .(٥)
ففي الولايات المتحدة قوانين أحادية الجانب مثل القانون (301) الشهير لحمل بلد ما على فتح أسواقه او تدابير حمائية كتلك الخاصة بمكافحة الاغراق التي تهدف إلى الحد من تزايد الأستيرادات الرخيصة بشكل كبير ومفاجئ . أن استخدام الولايات المتحدة للعنف او التلويح

١- The Economist, 5/12/1998.
٢- The Economist, 4/10/1998.
٣- The Economist, 4/2/1999.
٤- The Economist, 21/1/1999.
٥- The Economist, 22/1/1999.

في علاقاتها التجارية مع اليابان هو تعبير عن غطرسة القوة ومحاولة لإلقاء اللوم على الاخرين كمسببين لمشاكلها ودليل ذلك أن صانعي السيارات الأمريكية يعارضون فرض رسوم جمركية على أستيرادات الصلب من اليابان لرخص أسعاره وبخاصة شركة جنرال موتورز العملاقة التي عارضت شكاوى مكافحة الإغراق في سوق الصلب اما الأجراءات التجارية اليابانية التي تحول دون دخول المنتجات الأمريكية إلى اسواقها فتقدر بما قيمته (8-15) مليار دولار من المبيعات المحتملة بينما يتراوح العجز التجاري الأمريكي مع اليابان بين (40-50) مليار دولار ، وان المشكلة الحقيقية والأساسية في ذلك العجز وجود خلل في الاقتصاد الأمريكي حيث إنها تستهلك أكثر مما تنتج وهناك انخفاض واضح في المدخرات اللازمة لتوجيهها نحو زيادة الطاقة الأنتاجية .
وفي عام 1998 شهدت العلاقات الأمريكية الأوربية صراعاً لعبت المصالح والارباح الجانب الأكبر في ذلك الصراع حول تجارة الموز حيث أعلنت الولايات المتحدة عن فرض رسوم جمركية بنسبة (100%) على بعض السلع الاوربية المصدرة إلى الولايات المتحدة تقدر قيمتها بمئات الملايين من الدولارات رداً على سياسة الأتحاد الأوربي التي تمنح مستعمراتها السابقة في افريقيا والمحيط الهادي أعفاءات وحصصاً على صادرات الموز منها لأوربا مما أعتبرته الولايات المتحدة إخلالاً من جانب الأتحاد الأوربي بألتزاماته إتجاه السوق المفتوحة ومنظمة التجارة العالمية وتفرقة ضد مصالح جمهوريات الموز اللاتينية التي تدعمها الولايات المتحدة وتدعي الولايات المتحدة أن هذه الإعاقة تدفع الفلاحين إلى تجارة المخدرات .[٢]
يتبين من ذلك أن الولايات المتحدة استخدمت هذا الموضوع ذريعة لأختبار العضلات الإقتصادية وبعد أن شعرت بمحاولة الكتلة الاوربية منافستها على فرض السطوة الإقتصادية على العالم وازاحتها عن موقعها الإقتصادي العالمي لذلك فهي لن تتأخر في خرق مبادئ المنافسة الحرية التجارية وشن الحروب التجارية حين يقتضي الأمر دفاعاً عن ستراتيجيتها .
وقد أعقب هذا الموضوع تفجر أتهامات متبادلة بين الطرفين حول خرق قوانين التجارة الدولية في مجال اللحوم بعد أن كان الأتحاد الأوربي يغض النظر منذ عام1991 عن عيوب الرقابة الأمريكية على اللحوم المصدرة خوفاً من فرض العقوبات الأمريكية على صادرات الأتحاد الأوربي إلى الولايات المتحدة إلا أن ظهور وباء جنون البقر عام1997 حفز الأتحاد الأوربي على اتخاذ اجراءات لحضر استيراد اللحوم الأمريكية في حالة عدم تحسين أنظمة الرقابة الأمريكية على اللحوم المصدرة والتأكد من صلاحيتها وألتزامها بشروط الصحية المرعية في اوربا وفي هذا الموضوع يلاحظ عدم أكتراث الولايات المتحدة للتهديدات الأوربية بسبب أتساع حجم السوق الأمريكية وأستيعابها لـ(16%) من الأستيرادات العالمية وهذه النسبة تعادل حوالي نسبة أستيعاب كل من ألمانيا وبريطانيا وفرنسا مجتمعة مما يتيح لها ميزة كبيرة وورقة ضغط في فرض شروط تجارية مع شركائها فهي لا تعير أهمية للمعايير الأخلاقية وما يهمها هو ترويج منتجاتها في الاسواق العالمية فمثلاً ضبطت أجهزة الرقابة الصحية في مصر (161) طن من اللحوم الفاسدة المستوردة من الولايات المتحدة وأثبتت عدم صلاحيتها للاستهلاك.[٣]

[٢] مجلة العربي العدد 997 ، 1999/3/21 .

[٣] صحيفة الوفد ، القاهرة ، 1999/2/5، كذلك صحيفة الاتحاد الاقتصادي 1999/1/22 .

د- العلاقات الثنائية :

نتيجة للاهتمام الأمريكي بفتح مزيد من الاسواق العالمية امام منتجاتها لتقليص العجز التجاري وزيادة تدفق منتجاتها إلى الخارج فقد أولت أهتماماً ملحاً لفتح السوق الصينية ولهذا الغرض زار الرئيس الامريكي كلنتون الصين في حزيران 1998 ونجحت في أواخر عام 1999 بتوقيع أتفاقية تأريخية تمهد الطريق أمام الصين للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية حيث تقوم بتخفيض الرسوم الجمركية أمام البضائع الأمريكية مما سيوفر فرصة كبيرة أمام العديد من الشركات الأمريكية لترويج منتجاتها في الصين. كما نجحت الولايات المتحدة في أواخر عام 1999 أيضاً بتوقيع اتفاقية تجارية مع الهند تنص على قيام الهند بإزالة جميع الحواجز المفروضة على أستيراد المنتجات الزراعية والخمور والمنسوجات والسيارات الأمريكية تدريجياً وحتى شهر نيسان عام 2001 . مما سيوفر للمنتجات الأمريكية فرص دخول السوق الهندية الهائلة حيث تبلغ الاستثمارات الأمريكية في الهند أكثر من (4) مليارات دولار .( ) فالصين والهند من الدول التي تشهد نمواً أنفجارياً منذ أكثر من عقدين فقد بلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي (10.3%) في الصين و (6%) للهند للمدة (99-2000) ( ) .

وفي عام 1998 قام الرئيس الأمريكي كلنتون بزيارة وصفت تأريخية إلى عدد من الدول الأفريقية ثم أتبعه وزير التجارة لبحث الأمكانات التجارية ومجالات الأستثمار التي توفرها الأسواق الأفريقية في إطار شراكة امريكية افريقية أقترحها كلنتون بهدف جعل افريقيا شريكاً تجارياً كاملاً وأوضح الوزير الأمريكي بانهم اهملوا افريقيا تجارياً لزمن طويل بأعتبارها منطقة نفوذ لمنافسيهم الاوربيين إذ لم تتعد قيمة صادرات الولايات المتحدة لأفريقيا (6) مليارات دولار عام 1997 .( )

وقد حاولت الولايات المتحدة الحد من النفوذ والمنافسة الأوربية في افريقيا وتحركت نحو الشمال الافريقي وطرحت مشروعاً لأنشاء سوق مشتركة تضمها مع كل من الجزائر والمغرب وتونس وليبيا بعد أنتهاء مشكلة لوكربي وأصدر الكونجرس الأمريكي بيان في آذار 1999 يتضمن تأسيس هيئة أصدقاء المغرب والتاكيد على وجود مصالح وأهداف مشتركة في منطقة حوض البحر المتوسط .

المنافسة الأمريكية في ظل منظمة التجارة العالمية وتأثيراتها المحتملة على الأقتصاديات العربية:

تشكلت منظمة التجارة العالمية عام 1995 بعد سلسلة طويلة من المفاوضات منذ عام 1947 لتنظيم التجارة العالمية وفق قواعد وأسس ملزمة للدول الاعضاء ، وتتلخص سياسات وتوجهات المنظمة بشكل عام من مبدأين رئيسيين هما فتح الاسواق العالمية دون قيود أمام السلع والخدمات بغض النظر عن منشأها ، وأحترام وحماية حقوق الملكية الفكرية بكل فروعها .

لقد اصبح للمتمعن في مضمون هذه المنظمة التي تتبنى وجهة النظر الغربية لتستخدمها كأداة لفرض قراراتها وسياساتها عالمياً ولتصبح العمود الفقري للعولمة التي يعد لها للمستقبل بقيادة الولايات المتحدة .

.The Economist, 17/1/2000

U.N. Trade and development Report 2004.

The Economist, 27/1/1998.

فالمنظمة تمنع الدول النامية والفقيرة من فرض اي اجراءات لحماية مصالحها الوطنية بينما تفرض عليها دفع حقوق الملكية الفكرية كما تسميها للشركات الكبرى المسيطرة على اسواق العالم وان لم تفعل هذه الدول فستكون تحت طائلة العقوبات .
فالولايات المتحدة تمكنت من كسب العديد من القضايا من خلال هذه المنظمة فتم فتح المزيد من الاسواق تجاه الكثير من سلعها كاللحوم مع أوربا والتفاح مع اليابان والعديد من السلع الاخرى وبخاصة بعد أن وقعت اتفاقية ثنائية مع الصين في شهر تشرين الثاني 1999 .
إن تطبيق اتفاقية منظمة التجارة العالمية من شأنه أن يمكن الولايات المتحدة من زيادة قدرتها التنافسية وزيادة صادراتها نتيجة لفتح المزيد من الاسواق أمام منتجاتها وبالتالي فان هناك فرص كبيرة أمام رأس المال الغربي وبخاصة الامريكي للتغلغل في اسواق وأقتصاديات الدول النامية ومنها العربية حيث أن من شروط المنظمة عدم وضع اي قيود أمام تدفق رأس المال الأجنبي ومعاملته بنفس معاملة رأس المال الوطني وبالتالي فسيكون بإمكان رأس المال الأجنبي من تملك الشركات والمؤسسات لهذه الدول وقد تكون ضمن قطاعات رئيسية في الإقتصاد مثل الكهرباء او النفط او الاتصالات وغيرها وبالتالي يتبين بوضوح مدى خطورة ذلك على الإقتصاد المحلي وسيكون الأستقلال الإقتصادي والسياسي لهذه الدول التي ناضلت وقدمت التضحيات الكثيرة للحصول عليهما مهدداً وهشاً وتحت رحمة الرساميل الغربية الأمريكية .
هذا فضلاً عن المشاكل الاجتماعية التي يمكن أن تترتب على ذلك كالبطالة التي ستنشأ نتيجة أضمحلال وموت الكثير من الصناعات المحلية الغير قادرة على منافسة المنتجات الاجنبية ، والبطالة التي ستنشأ في القطاعات الثقيلة التي ستستخدم فيها التكنولوجيا المتطورة حيث يشهد العالم ثورة تكنولوجية في المجالات كافة الاتصالات والمعلومات والتجارة الألكترونية التي ستقلل التكاليف وتوفر الوقت والجهد وتزيل الحواجز وقد بدأ أستخدامها في الولايات المتحدة وغيرها من الدول المتطورة وذلك سينعكس عاجلاً ام آجلاً على أقتصاديات الوطن العربي كونها أقتصاديات أحادية الجانب على الاغلب وتعاني أصلاً من أختلالات هيكلية لذلك يمكن أن تتعرض إلى أخطار أحتمالات غزو إقتصادي مسبوق بغزو فكري وثقافي وتكنولوجي قد يكون من الصعب أن لم نقل من المستحيل مواجهة هذا الغزو مالم يتم الإعداد لمواجهة كافة الأحتمالات قدر المستطاع .

أ - **التاثيرات المحتملة على الإقتصاديات العربية :**

إن القرن الواحد والعشرين يشهد عام (2005) تطبيق أنظمة منظمة التجارة العالمية ورفع الدعم عن الكثير من السلع وتحرير التجارة الدولية حيث تضم المنظمة معظم دول العالم وبدأت فعلاً تعديل أنظمتها الإقتصادية بما ينسجم والتوجه الجديد نحو العولمة حيث ينقسم العالم إلى عدد من التكتلات الإقتصادية العملاقة وهي الأتحاد الأوربي الذي يشهد توسعاً ومنظمـــة (النافتا) التي تضم الولايات المتحدة والمكسيك وكندا ومنظمة الآسيان التي تضم النمور الآسيوية وتشهد عمليات أندماج بين الشركات الإقتصادية العملاقة في قطاع النفط والمصارف وشركات الطيران والأتصالات والتي سيكون لها دوراً حيوياً في تحديد شكل العلاقات الدولية بين دول العالم وفقاً لمصالحهم الساسية والاقتصادية وفي ظل هذه الاجواء الدولية ما تزال الإقتصاديات العربية تعاني من ضعف في مجالات عديدة من المحتمل المؤكد أن تتعرض وتواجه تحديات ومخاطر كبيرة ومنها (..):

.. التقرير الإقتصادي العربي الموحد 1998 .

أولاً :أن الجزء الاعظم من الصادرات العربية تتكون من مواد أولية وبعض المواد المصنعة وصادرات النفط مما يجعلها رهينة لتقلبات الأسعار العالمية وسياسات الدول والتكتلات الصناعية وتأثرها السريع بالأزمات العالمية كالتضخم وتقلبات سعر الصرف .

ثانياً:ضعف مساهمة التجارة العربية في التجارة العالمية إذ تبلغ مساهمتها (3.2%) من اجمالي الصادرات الدولية وتستوعب (8.2%) من اجمالي الاستيرادات الدولية وهذا يعكس ضعف القاعدة الانتاجية العربية .

ثالثاً:ضعف القاعدة التكنولوجية مما تبقي الحاجة الملحة إلى التكنولوجية الغربية وبخاصة في قطاعات حيوية كالنفط والكهرباء والاتصالات وما تزال معظم الأستيرادات العربية تتكون من السلع المصنعة والالات والسيارات والسلع الأستثمارية .

رابعاً:يعاني الوطن العربي من هجرة وهروب رؤوس الأموال الضرورية لعملية التنمية مما يعرضها لأحتمالات غزو رأس المال الأجنبي وفق القواعد الجديدة بكل ما تحمله من مخاطر .

خامساً:تبلغ الديون الخارجية العربية (200) بليون دولار وهي تعادل (33%) من اجمالي قيمة الناتج القومي في الدول العربية مما يشكل عائقاً في تحقيق تطورات إقتصادية .

سادساً:العجز الغذائي الكبير حيث تقدر أستيرادات الوطن العربي من الغذاء بـ(26) بليون دولار سنوياً تشكل (13%) من اجمالي الاستيرادات العربية وذلك بسبب تخلف القطاع الزراعي وأعتماده على الأساليب القديمة .

لقد حاولت عدد من الدول العربية معالجة أوضاعها الإقتصادية من خلال تطبيق برامج للأصلاحات وتحرير الاقتصاد وإقامة مناطق حرة ولكن هناك تفاوت في سرعة الإنجاز بين الدول العربية التي تطمح لإقامة منطقة تجارة حرة عربية بحلول عام 2007 ، مما يتطلب المزيد من الاجراءات بأتجاه ذلك الهدف وهو الحد الادنى المطلوب لإقامة تكتل اقتصادي عربي كخيار لابد منه للصمود أمام التكتلات العملاقة خصوصاً أن كافة المقومات الضرورية للتكتل متوفرة في الوطن العربي مما يتطلب إرادة سياسية صادقة توفر الاستقرار الضروري لإنجاح الهدف والحد من المخاطر المحتملة .

ب - **الموقف المضاد للهيمنة الأمريكية :**

إن منظمة التجارة العالمية والعولمة تريد لها الولايات المتحدة أن تكون نظاماً شاملاً لكافة نواحي الحياة وليس مجرد نظام اقتصادي بحت لخدمة مصالحها وفرض هيمنتها على الدوام لذلك لم تشترك معظم دول العالم في وضع أسس وقواعد هذا النظام والولايات المتحدة أستخدمت نفوذها وقوتها السياسية والعسكرية ومختلف الضغوط لفرض تصوراتها وفق اهدافها فأنفردت في وضع أنظمة وقوانين العولمة وطالبت دول العالم بتطبيقها فانجرفت بعض الدول وسارعت بالموافقة في الدخول في النظام الجديد .

بينما نجد هناك مواقف مضادة للموقف الامريكي فالإتحاد الاوربي أصبح قوة إقتصادية كبيرة وقابلة للتوسع ويشكل منافس قوي للاقتصاد الامريكي ونداً له فمواقفه المعارضة تزداد وفي أكثر من محفل وقد تجلى ذلك في مؤتمر منظمة التجارة العالمية في سياتل الذي عقد بتاريخ 1999/11/30، الذي حضره أكثر من مائة من اعضاء الكونغرس الأمريكي وآلاف المندوبين من حكومات ومنظمات وشركات حيث فشل هذا المؤتمر فشلاً ذريعاً واول ما تمثل

ذلك الفشل في رفض عدد من قادة دول العالم دعوة الرئيس الأمريكي كلنتون لحضور الاجتماعات وحصول مظاهرات وأحداث عنف شعبية ضد المؤتمر وهددت الدول النامية بالانسحاب منه مالم يتم إلغاء وتأجيل المهل الزمنية التي فرضت عليها من قبل الدول الغنية للايفاء بالشروط المتصلة لحماية حقوق الملكية الفكرية على برامج الكمبيوتر والمواد الطبية .
ورفضت الدول الأوربية المطالب الأمريكية لإزالت الحواجز أمام التجارة الزراعية وفتح أسواق الخدمات وطالب الاوربيون بحث الأستثمارات وقواعد المنافسة التي تملك الولايات المتحدة الكثير من القوانين أحادية الجانب .
ورفضت الدول النامية الربط بين التجارة والمعايير الاجتماعية وحماية البيئة الأمر الذي من شأنه أن يحرمها من فوائد المنافسة مع الدول الصناعية خصوصاً اليد العاملة الرخيصة وطالبت بإزالة الاليات الأمريكية لمكافحة إغراق السوق وكذلك القيود والرسوم الجمركية التي تمنع منتجاتها النسيجية والزراعية من دخول اسواق الدول الغنية .

الخاتمة والنتائج :

أ - يشهد العالم بروز قوى اقتصادية منافسة للولايات المتحدة تسعى لإزاحتها عن موقعها الاول في العالم باستخدام التكتل والتطور التكنولوجي وبسط نفوذها في الاسواق العالمية .

ب - أثار تراجع أداء الإقتصاد الأمريكي في عقد الثمانينات هلع الخبراء والمحللين وحذروا من أنهيار محتمل للاقتصاد الأمريكي نتيجة للمشاكل الكثيرة التي تعاني منها ولكنها تمكنت من منع ذلك الانهيار باستخدام العديد من الاجراءات مثل التكتل ، الاندماج ، العقوبات والحرب التجارية .

ج - بعد أن شعرت وأدركت الولايات المتحدة تراجع قدرتها التنافسية في العالم تبنت سياسة تجارية مزدوجة تحرير او حماية بحسب ما تقتضيها مصالحها ففي الوقت الذي تفرض فيه على الدول الاخرى فتح أسواقها أمام منتجاتها بغض النظر عن مساؤ هذه المنتجات فأنها تغلق أسواقها أمام منتجات تلك الدول وحتى شركاؤها مثل كندا بحجج واهية .

د - تتسم السياسة التجارية الأمريكية بأستخدامها العنف والضغط والأكراه حتى مع شركاؤها وكذلك التمييز فهي تستغل ميزة سعة أسواقها واستيعابها لمعظم الصادرات الأوربية في تحقيق الارباح ومصالح شركاتها .

ه - لن تتأخر الولايات المتحدة في خرق المبادئ والقواعد والأسس المتفق عليها عالمياً في حالة شعورها بالعجز عن منافسة الأقطاب الأخرى .

و - الولايات المتحدة لا تعير أهمية للمعايير الاخلاقية في التجارة ويمكن أن نطلق على سياستها التجارية بانها سياسة طفيلية .

ز - تستخدم الولايات المتحدة منظمة التجارة العالمية والتطور التكنولوجي وخاصة الاترنيت في بسط نفوذها وهيمنتها الإقتصادية في العالم .

ح - يبدو أن الطريق سيكون معبداً أمام الولايات المتحدة للإعداد لما يسمى بالعولمة بقيادتها كمظلة لنظام كوني جديد يتم بموجبه غزو أقتصادي جديد وضمان تفوقها بعد أن يتم إعادة تقسيم العالم إلى مناطق متخصصة وفق المنظور الأمريكي .

ط - إن ما ترسمه الولايات المتحدة لمستقبل النظام الإقتصادي العالمي سينعكس بشكل سلبي وخطير على أقتصاديات الوطن العربي كونها أقتصاديات ضعيفة وأحادية الجانب ولا تملك من أدوات الحد من آثار العولمة إلا القليل خاصة أن بعض الأقطار العربية مثل مصر والأردن فتحت أبوابها أمام منظمة التجارة العالمية .

خلاصة البحث

القدرة التنافسية الامركية بين حرية التجارة وحمايتها

شهد العالم تطورات اقتصادية و سياسة كبيرة وسريعة منذ العقد الاخير من القرن الماضي اصبحت تهدد المكانة الكبيرة للولايات المتحدة ضمن النظام الرأسمالي والعالمي فقد شهدت الولايات المتحدة تراجعا في ادائها الاقتصادي منذ منتصف الثمانينات بينما حققت تقدما بعد منتصف التسعينات من القرن الماضي.

وقد ادى ذلك الى قيام الولايات المتحدة باتخاذ سياسات اقتصادية حمائية لمعالجة تراجع قدرتها التنافسية من الاقتصاد العالمي على الرغم من انها تبنت سياسات الحرية الاقتصادية منذ انهاء الحرب العالمية الثانيسة لا سيما بعد بروز تكتلات اقتصادية كبيرة مثل الاتحادالاوربي وتزايد العجز المالي الفدرالي الذي اصبح عائقآ امام تحقيق معدلات نمو كبيرة . فقد اتجهت الولايات الامتحدة الى اقامة تكتلات اقلمية مثل (النافتا) كما اتجهت الى استخدام اسلوب العقوبات الاقتصادية او التلويح بها للحد من منافسة خصومها وشركائها فضلا عن عقد الاتفاقيات الثنائية مع دول كبرى مثل الصين والهند لتوسيع الاسواق الخارجية امام صادراتها من خلال منظمة التجارة العالمية والتي يتوقع ان توثر سلبيآ على اقتصاديات الاقطار و العربية كونها تعاني من اختلالات هيكلية عميقة .

المصـــادر

١ -روبرت كارسون ، ماذا يعرف الإقتصاديون عن التسعينات وما بعدها ، ترجمة د. دانيال رزق ، الدار الدولية للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى 1994 .
٢ -د. فؤاد مرسي ، الراسمالية تجدد نفسها ، عالم المعرفة ، آذار 1990 .
٣ -منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز التخطيط ، نشرة شؤون استراتيجية .
٤ -التقرير الإقتصادي العربي الموحد 1998 .
٥ -التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2004 .
٦ -التقرير السنوي لمنظمة التجارة العالمية 1998/12/16 .
٧ -مجلة الإقتصادي ، العدد 2 ، 9-1996/3/16 .
٨ -مجلة المجلة ، العدد 997 ، 1999/3/21 .
٩ -صحيفة الوفد القاهرة ، 1999/2/5 .
10-صحيفة الأتحاد ، الأمارات ، 1999/1/22 .
11-The Economist, 9/10/1999 .
12-The Economist,30/3/1996 .
13-The Economist,5/2/2000 .
14- The Economist, 5/12/1998 .
15-The Economist,4/10/1998 .
16-The Economist,4/2/1999 .
17-The Economist,21/1/1999 .
18-The Economist,22/1/1999 .
19-The Economist,27/11/1998 .
20-The Economist,17/1/2000 .
21-The Economist, The world in 2000 .
22-U.N. Trade and development, Report 2004.